بنك فيصل الإسلامي المصري
رائد العمل المصرفي الإسلامي

الجمعية العامة لمساهمي "فيصل الإسلامي" تعتمد القوائم المالية لعام ٢٠٢٥م وتوافق على توزيع أرباح نقدية للمساهمين.

ترأس صاحب السمو الملكي الأمير/ عمرو محمد الفيصل آل سعود – رئيس مجلس إدارة بنك فيصل الإسلامي المصري – اجتماع الجمعية العامة العادية للبنك، والذي عُقد بمقر البنك بميدان الجلاء بالدقي مساء الخميس الموافق ٢٦ مارس ٢٠٢٦م، حيث اعتمدت الجمعية خلال الاجتماع كلاً من تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية، إلى جانب الموافقة على مقترح توزيع الأرباح عن العام المالي ٢٠٢٥م، حيث تم اعتماد توزيع نقدي بنسبة ٤٪ من القيمة الاسمية للسهم البالغة واحد دولار أمريكي، بما يعادل ٤ سنت (١,٩٠٦٨ جنيه مصري) للسهم الواحد بعد خصم الزكاة. وفي الإطار ذاته، وافقت الجمعية على الميزانية والحسابات الختامية لصندوق الزكاة في نهاية العام المالي ٢٠٢٥م، إلى جانب اعتماد حساب الموارد والمصارف عن العام ذاته.

وأعرب سمو الأمير رئيس مجلس الإدارة عن تقديره لما حققه بنك فيصل الإسلامي المصري من نتائج مالية قوية، عكست نجاح استراتيجيته المتوازنة وكفاءة سياسته الاستثمارية، إلى جانب الإدارة الرشيدة للمخاطر والالتزام الكامل بضوابط ومعايير العمل المصرفي الإسلامي، فضلاً عن التطوير المستمر للبنية التكنولوجية ونظم العمل بما يدعم تقديم خدمات مصرفية حديثة ومتطورة تلبي احتياجات العملاء، في إطار من التوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وبما يعزز مسيرة التحول الرقمي داخل البنك، مشيراً إلى أن هذه العوامل مجتمعة أسهمت في تحقيق معدلات نمو مستقرة ومستدامة مكّنت البنك من التتويج بعدة جوائز خلال العام أبرزها جائزة المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الاسلامية لعام ٢٠٢٥م حول الابتكار لتحقيق الشمول المالي وأهداف التمويل الاسلامي، وجائزة جلوبال العالمية لـــ "أفضل خدمات مصرفية للأفراد عن عام ٢٠٢٥م"، وفاز السيد/ عبدالحميد أبوموسى- بجائزة "أفضل ١٠٠ رئيس تنفيذي عربي لعام ٢٠٢٥م". كما جاء البنك ضمن قائمة أكبر ١٠٠ بنك عربي لعام ٢٠٢٥م وفقاً لمجلة "THE BANKER".

كما أشار سمو الأمير إلى مواصلة البنك أداء دوره المجتمعي فيما يتعلق بأنشطة المسؤولية المجتمعية انطلاقاً من قناعته الراسخة منذ تأسيسه بأهمية الإسهام الفعّال في خدمة المجتمع، ولاسيما دعم الفئات الأولى بالرعاية وتحسين مستوى معيشتها، من خلال برامج العمل المجتمعي والمبادرات الإنسانية والتنمية المستدامة والمشاركة في المبادرات الصحية والتعليمية، حيث بلغ اجمالي المبالغ التي أنفقها البنك خلال عام ٢٠٢٥م نحو ٤٧٦ مليون جم وذلك إرتفاعاً من ٤٥٦ مليون جم في عام ٢٠٢٤م، وتوزعت أوجه الصرف إلى ٣١٦ مليون جم لدعم الأفراد المستحقين والتي يبلغ عددهم قرابة الـــ ١٠٠ ألف حالة مزكاة من مديريات التضامن الاجتماعي والمستشفيات والمراكز الطبية بالاضافة إلى حالات العمليات الجراحية العاجلة كزراعة الكلى والكبد والنخاع وجراحات القلب المفتوح للأطفال والكبار، ونحو ٣,٥ مليون جم لدعم طلاب العلم بكليات التجارة بالجامعات المصرية، و١,٩ مليون جم لمكاتب وحضانات ومسابقات حفظ القرآن الكريم في عدد من محافظات الجمهورية، وساهم البنك أيضاً بمبلغ ٥٦٢ ألف جم لفرش وتجهيز العديد من المساجد بمحافظات القاهرة والجيزة وأسيوط، كما خصص نحو ١٣,٨ مليون جم لمشاريع صكوك الأضاحي وإفطار الصائمين خلال شهر رمضان الكريم، وساهم كذلك بمبلغ ١٠,٢ مليون جم لمؤسسات المجتمع المدني منها مؤسسة مصر الخير، ومؤسسة الرحمن الرحيم للخير والتنمية بمحافظة شمال سيناء... كما حرص على تعزيز مساهماته في القطاع الصحي بمبلغ ٦٥ مليون جم عبر دعم العديد من المستشفيات الحكومية في أماكن جغرافية مختلفة وتخصصات متنوعة وأبرزها مستشفيات سوهاج الجامعي، وبني سويف الجامعي، وأحمد ماهر التعليمي، وأسيوط الجامعي، وأهل مصر لعلاج الحروق، ومستشفى شفاء الأورمان لعلاج سرطان الأطفال والكبار بالصعيد، ومعهد القلب القومي، هذا إلى جانب المساهمة بنحو ٨,٤ مليون جم لمعهد تيودور بلهارس للأبحاث، وكل ذلك من خلال صندوق الزكاة بالبنك الذي بلغت جملة موارده في نهاية عام ٢٠٢٥م نحو ٢,١٦٦ مليار جم.

وعلى صعيد تطورات الأنشطة المصرفية خلال عام ٢٠٢٥م، أوضح السيد الأستاذ/ عبدالحميد أبو موسى – محافظ البنك – أن النتائج المالية المحققة خلال العام تعكس بوضوح نجاح السياسات التشغيلية وكفاءة توظيف الموارد المتاحة في مختلف الأنشطة الاقتصادية، كما تؤكد استمرار نمو أعمال البنك بصورة متوازنة على مستوى جميع قطاعات النشاط، مع الحفاظ في الوقت ذاته على معدلات أداء قوية ومستويات مخاطر منضبطة تدعم تحقيق نمو مستدام... مضيفاً أن هذا الأداء يعكس النهج الذي يتبعه البنك في تلبية الاحتياجات التمويلية والمصرفية لعملائه من الشركات والأفراد، بما يعزز قدرته على مواصلة النمو وتحقيق نتائج مستقرة في مختلف مجالات العمل المصرفي، حيث تمكّن "فيصل الاسلامي" من تحقيق إيرادات إجمالية مقدارها ٢٧١٤٤ مليون جم وهو ما ترتب عليه زيادة مبالغ العوائد الموزعة على أصحاب الأوعية والشهادات الادخارية إلى ١٥٧٩٦ مليون جم مقابل ١٣٩٨٢ مليوناً خلال عام ٢٠٢٤م، وكمحصلة لذلك جاء إجمالي أرباح عام التقرير بنحو ٢٢٥٥٩,٨ مليون جم، حيث تضمن هذا الاجمالي أرباحاً محتجزة بقيمة ١٨٢٣٠,٣ مليون جم، أما الباقي وقدره ٤٣٢٩,٥ مليون جم فهو يمثل صافي الربح القابل للتوزيع لعام ٢٠٢٥م... والذي أتاح إجراء توزيعات تنافسية على المساهمين كعائد على السهم لتصل حصة المساهمين في الأرباح الى ١٢١٦ مليون جم من خلال توزيع نقدي -صافي بعد خصم الزكاة- بمبلغ أربعة سنتات (تعادل ١,٩٠٦٨ جم) بنسبة ٤٪ من القيمة الاسمية للسهم (واحد دولار أمريكي).

وأضاف السيد المحافظ بأن إجمالي أصول البنك وصل في نهاية ديسمبر ٢٠٢٥م إلى ما يعادل ٢٥٧,٩ مليار جم محققاً زيادة سنوية قدرها ١٧,٧ مليار جم ونسبتها ٧,٤٪ مقارنة بنهاية عام ٢٠٢٤م، كما زادت أرصدة الأوعية والشهادات الادخارية (الأموال تحت الادارة) بنحو ١٨,٤ مليار جم وبنسبة ١٠,٤٪ لتبلغ ما يعادل ١٩٥,٥ مليار جم وتتوزع على أكثر من مليونىْ حساب يتولى البنك إدارتها لصالح عملائه. وفيما يخص أرصدة التوظيف والاستثمار فقد بلغت ٢٣٨,٦ مليار جم (بعد استبعاد المخصص) مُحققةً زيادة قدرها ١٥,٩ مليار جم ومعدلها ٧,١٪ وتمثل أرصدة هذا البند ٩٢,٥٪ من إجمالي الأصول. وبالنسبة لبند حقوق الملكية، فقد تمكّن البنك من الوصول بإجمالي هذا البند إلى ما يعادل ٤١,٦ مليار جم بزيادة سنوية قدرها ٢,٦ مليار جم ونسبتها ٦,٧٪ وبما يمثل دعماً مهماً للقاعدة الرأسمالية. هذا وقد التزم البنك بالتعليمات الصادرة عن البنك المركزي وعلى رأسها معايير كفاية رأس المال، حيث سجلت نسبة كفاية رأس المال المعتمدة على المخاطر في نهاية عام ٢٠٢٥م نحو ٢٨,٣٪ (بعد اعتماد الجمعية العامة للتوزيعات) في حين أن الحد الأدنى طبقا لتعليمات البنك المركزي المصري متضمناً الدعامة التحوطية قد بلغ ١٢,٥٪، وبالنسبة للمعيار غير المعتمد على المخاطر "الرافعة المالية" فقد جاء بنحو ١٤,٢٪ مقابل ٣٪ حد أدنى مقرر.

وفيما يخص الانتشار الجغرافي لوحدات البنك في جميع أنحاء الجمهورية، أفاد سيادة المحافظ بافتتاح البنك أحدث فروعه في حي المال والأعمال بقلب العاصمة الادارية الجديدة وذلك كأول بنك خاص يقدم خدماته المصرفية لقاطني العاصمة والعاملين بها والمترددين عليها، ولتصل بذلك شبكة فروعه إلى ٤٣ فرعاً، كما افتتح البنك مقريْن جديديْن لفرعيه بمدينتىْ بنها والمنيا في ضوء خطته لتطوير شبكة فروعه وتحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة وتوفير تجربة مريحة وسريعة وآمنة لعملائه بما يتناسب مع مكانته كرائد للعمل المصرفي الإسلامي، ويستعد البنك لافتتاح فروعاً جديدة خلال الفترة المقبلة يأتي في مقدمتها فروع "ميت غمر" و"الشروق" و"البدرشين" و"كفر الشيخ"... كما أضاف البنك ٨٧ ماكينة صارف آلى جديدة تغطى الأماكن الجغرافية ذات الكثافة السكانية وكذا الأماكن النائية غير المشمولة مالياً ليصل بذلك إجمالي عدد الماكينات إلى ٦٤٨ ماكينة بنهاية ديسمبر ٢٠٢٥م. وفي السياق ذاته، أطلق البنك خدمة سيارة الصارف الآلي المتنقل "Mobile ATM" الذي يجوب محافظات الجمهورية للتيسير على عملاء البنك وتخفيف مشقة التوجه إلى الماكينات الثابتة طلبا للخدمة، وكذا التواجد في الفعّاليات والمعارض الموسمية وأماكن الاحتفالات العامة وغيرها، وذلك سعياً من البنك نحو توفير تجربة مصرفية متميزة تتجاوز الإطار التقليدي باعتبار العميل هو محور اهتمام البنك... هذا وقد ارتفع عدد البطاقات النشطة فيزا وميزة إلي ٤٣٠ ألف بطاقة في نهاية عام ٢٠٢٥م حيث تم اصدار نحو ١٦ ألف بطاقة جديدة خلال عام التقرير.